الأمم المتحدة

A/66/PV.30

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٣٠**

الثلاثاء ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد طومسون (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ليبران كاباكتولان، رئيس وفد الفلبين.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئ السفير ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه، وأن أعرب عن دعم الفلبين الكامل لقيادته في هذه الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

إن خبرتنا الجماعية كأمم متحدة واحدة قد أدت إلى التركيز على حقيقة أنه لا يمكننا أن نبدأ بالتصدي للعديد من الصعوبات التي تواجهنا إلاّ عندما تعمل الامم معاً بعزيمة راسخة وثابتة. إن حربين عالمتين أظهرتا ضعفنا أمام القادة والدول الذين لا يترددون في استخدام العنف لحل النزاعات، وأبرزتا الحاجة إلى نظام دولي لضبط سلوك الدول.

هذا هو الإطار القائم على قواعد، الذي يرتكز عليه كل شيء نريد بناءه وتشييده والقيام به كأمم متحدة واحدة. وهذا الإطار – الذي يستند إلى قيمنا المتشاطرة وطموحاتنا المشتركة – يوفر الطريق الذي يمكننا أن نسلكه معاً بفعالية كمجتمع عالمي واحد نحو تحقيق أهدافنا المشتركة. لذلك، فإن موضوع هذه الدورة – ”دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية“ – هو بالنسبة الى الفلبين الأكثر صلة ومناسبة.

ولن يعمل النظام القائم على قواعد بطريقة مستدامة إلا إذا كانت القواعد نفسها تقوم على مبدأي العدل والإنصاف. وقد أثبتت لنا الأحداث الأخيرة التي حصلت في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، أن الأفراد ينهضون معاً من أجل ما يعتقدون أنه عادل ومنصف. ويهلل الأفراد لسيادة القانون القائمة على العدالة والإنصاف. وعندما يدركون أن هناك ظلماً ناجماً عن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الحكم القمعي والجائر، فإنهم لا يترددون في إحداث تغيير فعال وإيجابي.

ويجب أن نواصل العمل من أجل القضاء على الأسلحة النووية والحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والخفيفة بهدف الحفاظ على السلام وعلى وجودنا. وأظهر مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، الذي تكلل بالنجاح، العزم الجماعي للدول الأطراف على مواصلة التقدم في تخليص العالم من هذه الأسلحة. واتفقنا بالفعل على عقد مؤتمر بحلول عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وعقد هذا المؤتمر سوف يزيدنا قرباً من تحقيق هدفنا.

وبغية بناء السلام، نحتاج إلى تهيئة وتعزيز الظروف التي تشجع على تحقيق التقدم والرخاء الكاملين لجميع الأمم والشعوب. ويجب أن نكفل دعم التجارة الدولية والتنمية لهذا الهدف. لذلك، تدعو الفلبين إلى نظام تجاري متعدد الأطراف عادل ومنفتح وقائم على قواعد، والى اختتام جولة الدوحة. وبالمثل، يجب أن نضاعف جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٥ بات قريباً، وما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أرخوندو (بوليفيا)

إن الفلبين واحدة من ١٧ بلداً واسعة التنوع في العالم ولها مصلحة كبيرة في كفالة حماية التنوع البيولوجي العالمي والحفاظ عليه. وقد جرى وصفنا بأننا محور التنوع البيولوجي البحري العالمي، ونحن نستضيف مركز التنوع البيولوجي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفيما نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في العام المقبل، نشارك في الدعوة إلى تعبير أقوى عن الالتزام السياسي لكل العالم بتحقيق التنمية المستدامة.

ومع وجود الإنسان في صلب جميع الجهود التي نبذلها، يجب أن نسعى دائماً الى تعزيز كرامة الإنسان وحقوق الإنسان. وهذا يصدق بالنسبة الى العمال المهاجرين. فالفلبين لديها قرابة ١٠ ملايين فلبيني في الخارج، وهم يساهمون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي. وتمشياً مع النهج القائم على القواعد، تؤيد الفلبين وضع مبادئ توجيهية تكفل رفاه جميع العمال المهاجرين.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نجدد تصميمنا على مواجهة شرور الاتجار بالبشر. والفلبين عضو مؤسس في مجموعة أصدقاء متحدين ضد الاتجار بالبشر، وهي رابطة غير رسمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تسعى إلى المساعدة في إعادة تنشيط وتعزيز مكافحة الاتجار بالأشخاص على صعيد العالم. وفي صميم هذه المبادرة يكمن تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وإلى جانب وضع قواعد لحماية العمال المهاجرين ومنع الاتجار بالبشر، فإن المجتمع العالمي بحاجة إلى استكشاف تدابير أكثر فعالية لمساعدة البلدان النامية على إجلاء رعاياها في حالات الكوارث أو الصراعات الداخلية. وتؤيد الفلبين أيضاً الجهود التي تبذل في الأمم المتحدة لتعزيز الشراكات، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ودعم النظام الإنساني الدولي ونظام الاستجابة في حالات الطوارئ.

وتدرك الفلبين أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يتسمان بأهمية حيوية في تأمين السلام والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وتعزيز سيادة القانون، وتوطيد الديمقراطيات. وتسلّم حكومة الفلبين كذلك بأن المرأة عامل للنمو

الاجتماعي والاقتصادي والتغيير، وبالتالي تدعو بقوة إلى مشاركتها الكاملة في بناء الدولة.

ويسرّ الفلبين أن تعلن أننا في ٣٠ آب/أغسطس، أودعنا صك التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. لقد كانت تلك اللحظة لحظة تاريخية لبلدي وشعبي. ونحن وقفنا ضد افلات الحكم الاستعماري والدكتاتورية من العقاب. والآن، نقف مع بقية العالم في القول ”لن يتكرر أبداً“ الإفلات من العقاب في أي ركن من أركان العالم.

والفلبين، إذ ترغب بشدة في المساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى حماية العالم من الإفلات من العقاب، تقدمت بمرشحة لانتخابات المحكمة، السيدة ميريام ديفينسور – سانتياغو، وهي قاضية في المحاكم ذات خبرة، وباحثة قانونية دولية، لها تاريخ مميز وطويل في الخدمة العامة. ونطلب الى جميع شركائنا وأصدقائنا دعم ترشيحها.

ونحن نتطلع إلى تعزيز أسوار السلام، وندرك الدور الهام والمساهمات الهامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. والفلبين مستعدة للقيام بدورها في كفالة تحصين خطوط السلام وتوسيعها باستمرار. وتشيد الفلبين بزيادة التفاعل والحوار فيما بين الأمانة العامة، والجمعية العامة، ومجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات وشرطة، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في جدول أعمال حفظ السلام العالمي.

وبينما نسعى إلى تعزيز عمليات حفظ السلام على الأرض، ينبغي لنا أيضاً أن نواصل بذل الجهود في الحفاظ على الاستقرار والأمن في البحار. فالقرصنة البحرية، مع كل ذلك، تعرّض حياة البحارة للخطر وتعطّل التجارة العالمية. واليوم، لا يزال حوالي ٧٠ من البحارة الفلبينيين محتجزين كرهائن من جانب القراصنة العاملين في خليج عدن والمحيط الهندي الأوسع. يجب أن نواصل العمل بدأت لمواجهة قراصنة البحر هؤلاء، الذين لا مكان لهم في عالمنا الحديث المتحضر.

ومن أجل تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد، تدعو الفلبين إلى إصلاح الأمم المتحدة، خصوصا مجلس الأمن، لجعله أكثر مرونة وصلة واستجابة. وتظهر السجلات أن الفلبين دون سواها قدمت مشاريع قرارات محددة تحدد بشكل ملموس مقترحات بشأن المسائل الأساسية الخمس: فئات العضوية ومسألة حق النقض وحجم مجلس الأمن الموسع وأساليب العمل والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ومسألة التمثيل الإقليمي.

لا يزال الإرهاب يلقي بظلاله الثقيلة علينا. لم يضع القضاء على المنظمات الإرهابية حدا للإرهاب. نحن بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية والظروف التي تحوِّل أفرادا يتمتعون بعواطف جياشة إلى وحوش لا يعرفون شيئا سوى العنف لتحقيق غاياتهم. نحن بحاجة، ضمن أمور أُخرى، إلى مواصلة دراسة الكيفية التي يسهم بها الحرمان الاقتصادي، والتعصب والتطرف في نمو الجماعات الإرهابية.

إن سيادة القانون، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، هي السبيل لإيجاد حلول للنزاعات حول المطالبات المتعارضة في بحر الفلبين الغربي. وإذ نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية قانون البحار في العام المقبل، لتتذكر جميع الدول الأطراف لا حقوقنا فحسب، بل والتزاماتنا أيضا، لأن سيادة القانون هي الركيزة التي يُبنى عليها نمو ونماء مجتمع دولنا. يوفر الالتزام بسيادة القانون الاستقرار والتيقن في إدارة العلاقات بين الدول. في عالم يعرّف بالتوزيع غير المتكافئ للموارد والقوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، فإن سيادة القانون هي التي تحقق التكافؤ الأكبر، وتكفل حماية الحقوق والامتثال

للمسؤوليات. إن الالتزام بسيادة القانون يمنع الصراعات. في حالات النزاع، لا سيما ذات الطابع الإقليمي، تكفل سيادة القانون التوصل إلى تسوية وحل سلميين.

وجهت سيادة القانون الفلبين في جميع إجراءاتها بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي. تدرك الفلبين أن جميع أصحاب المصلحة والعالم لن يحققوا الاستفادة من هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية ومن حيث الموارد إلا عندما تكون الغلبة لسيادة القانون. نحن نلتزم بإعلان مانيلا الذي أصدرته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا عام ١٩٩٢ بشأن بحر الفلبين الغربي وإعلان عام ٢٠٠٢ بشأن سلوك الأطراف في بحر الفلبين الغربي. ندعو الأطراف الأخرى إلى أن تحذو نفس الحذو. ونرحب أيضا بجهود ودعم أصحاب المصلحة الآخرين في العمل من أجل التوصل إلى حل دائم وعادل وسلمي للمطالبات المتعارضة في منطقتنا.

اسمحوا لي أن اختتم بالقول إن نجاح جهودنا جميعا في الأمم المتحدة يعتمد على الالتزام بسيادة القانون والنظام الدولي القائم على القواعد. وإذ خرجنا من ويلات الحرب، عقدنا العزم بوصفنا مجتمعا عالميا واحدا على بناء وتعزيز دعائم السلام والتنمية. إن هذه الدعائم، مهما بلغت قوتها، يمكن أن تتفكك بسهولة عندما تسلك دولة واحدة سلوكا مخالفا للقواعد والمعايير التي اتفقنا جميعا على الالتزام بها. فلزاما علينا بوصفنا دولا فرادى ذات سيادة ومجتمعا عالميا جماعيا أن تتصرف جميع الدول، كبيرها وصغيرها، بمسؤولية من خلال الالتزام بسيادة القانون والنظام القائم على القواعد. ولا يمكننا أن نأمل في التمتع بفوائد عالمنا، وأن نعيش معا في قدر أكبر من السلام والتقدم والازدهار إلاَّ عندئذ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فينس هندرسون، رئيس وفد كومنولث دومينيكا.

السيد هندرسون (دومينيكا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي وحكومة وشعب كومنولث دومينيكا، أود أن أهنئ سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، وأن أؤكد له تعاوننا الكامل. نحن واثقون بأنه من خلال مهاراته وخبراته، سيجلب القيادة للجمعية العامة خلال تناولها لجدول الأعمال الواسع والهام لدورتها السادسة والستين.

وأرحب أيضا ترحيبا خاصا بأحدث عضو في هذه الجمعية العامة، جمهورية جنوب السودان، التي أصبحت العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة في تموز/يوليه.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير دومينيكا لسلف السيد النصر، سعادة السيد جوزيف ديس، على إدارته باقتدار أعمال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ونعرب أيضا عن امتناننا للجهود المستمرة لمعالي السيد بان – كي مون، وعلى قيادته في هذا الوقت الذي يمثُل فيه التحدي الأكبر.

يُعقد هذا الاجتماع في وقت يشهد انعداما هائلا للأمن في العالم. لم يحدث في تاريخ البشرية أن يتعين علينا أن نكافح من أجل وجودنا كما فعلنا في العقد الماضي. ولا نزال نواجه عدم استقرار الأسواق المالية العالمية، ومسائل توافر الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه، والقلاقل المتزايدة في بعض المناطق وارتفاع تكلفة الطاقة، ويبدو أن علينا تحمل العواقب المتزايدة لرد أمنا الأرض على عقود من الاحترار العالمي.

تشهد بلدان مثل دومينيكا، تقع في منطقة البحر الكاريبي، مرة أخرى موسم الأعاصير، وهي فترة من

الضعف الشديد نتعرض لها في منطقة البحر الكاريبي لمدة أربعة إلى ستة أشهر كل عام. ولا تزال الأحداث الأخيرة المؤسفة التي وقعت في شرق الولايات المتحدة حية في أذهاننا. وللمرة الأولى في التاريخ المسجل للمدينة التي نجتمع فيها تعرضت لشلل تام بسبب الإعصار إيرين الذي ضربها في أواخر آب/أغسطس.

ونحن في منطقة البحر الكاريبي نفهم بجلاء التحديات التي تجري مواجهتها في أعقاب الأعاصير، إذ إن هذه هي نوعية الكوارث التي تجبر الدول الجزرية الصغيرة مثل دومينيكا على الترتيب لها بانتظام في جدول أنشطتنا والاستعداد لها كل ستة أشهر. بالنسبة لنا، فإن جهود التعافي في كل عام قد تصبح نقطة الدمار في العام القادم. وباسم وفدي، أتقدم بالتعازي والمواساة لكل الذين تضرروا بالإعصار إيرين.

ولأسباب كتلك، نأتي كل عام أمام هذه الجمعية العامة لنقدم تقريرا ليس عن التدهور البيئي فحسب، ولكن أيضا عن المفاوضات بشأن تغير المناخ. ومع معرفتنا التامة بأن هذه الآثار يتوقع أن تزيد بمرور الوقت، نعتقد أننا يمكن أن نستفيد من عدد من النتائج المتفق عليها في كانكون. ونعتقد أيضا أنه على الرغم من أن بعض الاستجابات قد لا تلبي توقعات كل دولة عضو، فإنها يمكن أن تكون حافزا ومنطلقا نحو نُهُج جديدة وحلول جديدة في ديربان.

وبوصفنا شهودا على التدهور البيئي في وقت يتواصل فيه تكثيف الاعتماد على النظام الإيكولوجي لتوفير الطاقة لتلبية الاحتياجات الأساسية، لا يسعنا بوصفنا شعبا أن نستمر في تجاهل موضوع تغير المناخ. نعتقد بأن تغير المناخ مسألة تتعلق بالطاقة، وبأن توفير الطاقة التي يعول عليها ويمكن الوصول إليها والمقبولة التكلفة ومشتقاتها أمر حيوي بالنسبة للتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ورغم الوعود التي لم يتم الوفاء بها والبداية البطيئة لتمويل برنامج البداية السريعة، يجب علينا أن نبلِّغ عن الإجراءات المتخذة منذ مؤتمر كانكون، التي ساعدت في جعل الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع يمكنها من تحويل قطاعات الطاقة لديها. وأشير بالتحديد إلى مبادرة الطاقة المستدامة المعروفة أيضاً برصيف الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقد وقعت تقريباً ٣٠ دولة جزرية صغيرة نامية اتفاقاً بأخذ زمام هذه المبادرة، التي أنشأت بتحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، تحت قيادة غرينادا وبالشراكة مع حكومة الدانمرك، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. ونود أن نشكر حكومة الدانمرك على مساهمتها المالية الكبيرة في تشغيل هذا المرفق وعلى القيادة التي وفرتها ولا تزال توفرها لهذه العملية. ويعرب وفدي عن امتنانه للأعضاء الآخرين في تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية لبقائهم على نهجهم، ويؤكد من جديد التزام دومينيكا بالمبادرة.

لقد كان رصيف الدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة رائعة لاجتماع الدول الجزرية الصغيرة النامية في كانكون، وأبصارنا مسلطة نحو دربان، ونتوقع أن يدعم المبادرة شركاء آخرون، وهي مبادرة ستحول قطاع الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونأمل أن يتحقق ذلك التقدم الكافي في التفاوض على وضع تدابير مناسبة قد تنفذ لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الآثار المتعلقة بالأحوال المناخية الشديدة والأحداث البطيئة الظهور.

هاتان المبادرتان ضمن إطار خارطة الطريق وخطة عمل بالي تجسدان أعمالا موجهة نحو الوفاء بالالتزامات وإضفاء أثر على قرارات كانكون.

ولا يخفى على أحد أن بروتوكول كيوتو في مأزق خطير. وبينما يمثل أقل من ٣٠ في المائة من ابتعاثات غاز الدفيئة، لا يزال هو الاتفاق الوحيد الملزم قانوناً في سعينا للتصدي لتزايد خطر تغير المناخ. وللبناء على المكاسب التي تحققت في خلال فترة الالتزام الأولى، يجب أن نكفل الحفاظ على المبادئ العريضة المضمونة في بروتوكول كيوتو في أي اتفاق عالمي ملزم قانوناً يتم التوصل إليه في مؤتمر دربان.

إن وجود قطاع طاقة مستدام يعتبر أساسا للتنمية المستدامة في البلدان الجزرية الصغيرة مثل دومينيكا. وفي العقد الماضي عملت دومينيكا نحو تطوير قدراتنا الحرارية الأرضية، بمساعدة الوكالات الدولية والشركاء الإنمائيين.

وبفضل دعم ومساهمة الاتحاد الأوروبي وحكومة فرنسا والمجلسين الاقليميين لغواديلوب والمارتينيك، نقترب الآن من بلوغ هذا الهدف. و قد بدأ الإعداد لأعمال الحفر وسيتم الانتهاء من حفر ثلاث آبار اختبار بنهاية عام ٢٠١١.

إن تطوير القدرة الحرارية الأرضية سوف يزودنا بالطاقة للوفاء باحتياجاتنا المحلية وإمداد الجزر المجاورة لنا بالطاقة الكهربائية، ولا سيما المناطق الفرنسية في غواديلوب والمارتينيك من خلال وصلنا بكوابل بحرية. وبإنتاج مئات الميغاوات من الطاقة المولدة بالوقود الأحفوري، بالاقتران مع ممارسات التنمية المستدامة، فإن دومينيكا لا تهدف إلى أن تكون بلداً خالياً من الكربون فحسب، بل تهدف أيضاً إلى أن تصبح بلدا سلبي الكربون بحلول عام ٢٠٢٠.

إن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية شأنها شأن دومينيكا، تتابع مبادراتها بشأن الطاقة المتجددة. بيد أن أعباء الديون غير المستدامة والافتقار إلى التكنولوجيا جعلا هذه المبادرات مستحيلة على بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية. وندعو بقية البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية إلى الانضمام إلى حكومة الدانمرك في رصيف الدول الجزرية الصغيرة النامية وإلى حكومة النرويج في مبادرة ''الطاقة للجميع'' من أجل توفير الدعم الحيوي اللازم بشدة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

إننا في الدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمون بالقيام بدورنا؛ ولكن حسبي أن أقول أنه لا يزال هناك بعض العقبات الرئيسية التي تعرقل خطوات التقدم التي نقوم بها، لا سيما تمويل التكنولوجيا المناسبة ونقلها في الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن دومينيكا بوصفها طرفاً في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عملية (ريو+٢٠)، تهيب بالأمين العام إنشاء صندوق للتكنولوجيا الملائمة خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية لمعالجة مسألة التمويل الابتكاري لنقل تكنولوجيا الطاقة المستدامة وتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي ذلك الصدد، نطلب من الأمين العام أيضاً النظر في تعيين سفير نوايا حسنة تناط به مهمة الدفاع عن الدول الجزرية الصغيرة، ومساعدة الأمين العام في دعم الصندوق. ومن الجدير بالذكر أن النقل الفعال للتكنولوجيا المناسبة وتطويرها في الدول الجزرية الصغيرة النامية جوهري لتلك الدول لسهولة تكيفها مع الآثار الحالية والمقبلة لتغير المناخ.

وبالإضافة إلى التوق إلى ضمان التزام سياسي متجدد من أجل التنمية المستدامة في ريو+٢٠، تتوقع الدول الجزرية الصغيرة النامية من المجتمع الدولي أن يؤكد من جديد دعمه بتقديم الموارد الجديدة والإضافية اللازمة لتنفيذ البرامج والأعمال المتفق عليها، من جدول أعمال القرن ٢١ إلى برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس لتعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

وأي التزامات واتفاقات جديدة يتم التوصل إليها في ريو+٢٠ يجب أن تعالج العقبات الرئيسية أمام تنفيذ هذه الوثائق الختامية للقمة، بما في ذلك الموارد التقنية والمالية والبشرية المحدودة، فضلا عن أثر العناصر الخارجية، لا سيما الأزمة المالية العالمية.

لا أحد ينكر أهمية الأمن الوطني لأي مجتمع، وهكذا فإن التجارة غير المعيارية والخطيرة جداً في الأسلحة والذخائر تشكل تهديدا كبيرا للقانون والنظام في مجتمعاتنا. فالمنطقة الكاريبية ليست مصنعة للأسلحة أو الذخائر، ومع ذلك يوجد فيها كميات كبيرة من الأسلحة النارية والذخائر غير القانونية والتي تكون في أحيان كثيرة مرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات التي تُنقل عبر حدودنا، وتتسرب إلى مجتمعنا مسببة التشويه والموت، وتحميل نظام الرعاية الصحية ما لا طاقة له به، وتسهم في زعزعة استقرار التقدم الاقتصادي والرفاه. لقد فقدت المنطقة أيضاً أكثر الأعضاء إنتاجية فيها جراء نقل الأسلحة هذا غير الخاضع للتنظيم. وهذه حالة غير مستدامة في أي بلد، بيد أنها أكثر شدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة موضع ترحيب، وكما ورد في إعلان الجماعة الكاريبية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن دومينيكا ملتزمة بالقيام بدور كامل ونشط في جميع الجهود المتصلة بمسألة الأسلحة الصغيرة. ومما له أهمية خاصة استعراض عام ٢٠١٢ لبرنامج عمل عام ٢٠٠١ المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة المزمع عقده في عام ٢٠١٢.

لعدم توفر هذه المبادرات ومبادرات أخرى للمساعدة في مكافحة انعدام الأمن العالمي، ستظل تهديدات السلم والأمن العالميين تتضاعف من حيث كثافاتها وشكلها. أما التعددية فيجب أن تحتل مكاناً رئيسياً في الكفاح للتصدي لهذه التحديات. ومن هنا فإن عمل الأمم المتحدة هام للغاية في الحفاظ على السلم والأمن العالميين. ويتعين على الأمم المتحدة في حفاظها على هذا الدور أن تكون قادرة على أن تبين بجلاء شرعية وعدالة أعمالها وأن تكون مدركة دائماً للحاجة إلى حماية أضعف الناس.

إن قدرة مجلس الأمن للرد بصورة ملائمة على ديناميكيات عالم جديد ومتغير تكمن في تقبله لضرورة مواصلة الإصلاح للتكيف مع الزمن الحالي، بما في ذلك الاعتراف بزيادة حجم عضوية الأمم المتحدة وبالتغيرات في القوة الاقتصادية العالمية. والإصلاح يتجسد أكثر من التمثيل، وفي هذه الحالة، ينبغي أن يعزز تكيفيه مع احتياجات الأعضاء ووضع استراتيجيات تسهم في إنهاء الحروب ووقف المنازعات.

في ذلك الصدد، نرحب بمقترح السيد النصر، أي: ”دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية“ بوصفها موضوع المناقشة الرفيعة المستوى في مستهل هذه الدورة للجمعية العامة.

لقد تكلمت في وقت سابق عن التهديدات التي تبتلي البشرية في هذه الحقبة من العولمة. وشددت أيضاً على الحاجة إلى التعددية والتعاون بين الدول وفيما بين الدول. ولا يمكن التغلب على هذه التحديات إلا في بيئة عالمية يسودها احترام دولة ما للسلامة الإقليمية لدولة أخرى، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، واحترام السيادة وحق تقرير المصير. وفي هذا السياق، نطالب

الولايات المتحدة الأمريكية بوقف الحصار الاقتصادي الذي تفرضه على شعب جمهورية كوبا.

وأرحب أيضا بالدعم الذي يقدمه رئيس الجمعية العامة لإبقاء شقيقتنا جزيرة هايتي على الساحة العالمية. فلم تعد الكلمات تكفي لوصف البؤس الشديد الذي يعيش فيه أشقاؤنا وشقيقاتنا في هايتي. وإصابة أنشطة التعمير والتنمية بالشلل هي السمة البارزة في أعقاب الزلزال الذي دمر ذلك البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

ونحن ندرك التحديات الهائلة التي تواجه جهود التعمير ونود أن نشكر البلدان والمؤسسات والأفراد الذين ساهموا ولا يزالون يساهمون في هذه العملية. وندعو مجددا من قدموا تعهدات إلى الوفاء بالتزاماتهم من أجل تسريع جهود إعادة البناء.

ووجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لا يزال في غاية الأهمية لجهود الإعمار من خلال توفير الأمن والدعم لشعب هايتي. ومن ثم، نحث مجلس الأمن على تمديد ولاية البعثة لتيسير جهود الإدارة الجديدة بقيادة فخامة الرئيس ميشيل مارتيلي.

نسلم جميعا بالأهمية البالغة للتصدي بصورة جماعية لآثار تغير المناخ ولحل الصراعات في جميع أنحاء العالم ولتعزيز السلام والأمن للبشرية. غير أن كل هذه الجهود لن تكون ذات قيمة تذكر بالنسبة لشعوبنا إذا كنا غير قادرين على ضمان تمتعهم بالصحة. وقد أظهرت الأمم المتحدة قيادة فذة في التعامل مع مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، جنبا إلى جنب مع شركائها. ويجب الآن توفير نفس هذه القيادة في مكافحة الأمراض غير المعدية.

والإحصائيات المخيفة التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٨، والتي قدرت أن العالم شهد ٣٦ مليون حالة وفاة بسبب الأمراض غير المعدية، تدل على أن هذه الظاهرة لا تقتصر على منطقة بعينها وبالتالي لا يمكن التهوين من شأنها. فالأمراض غير المعدية تشكل أحد التحديات الكبرى التي تواجه الصحة والتنمية في دومينيكا والجماعة الكاريبية وفي بقية أنحاء العالم. ولا تزال الآثار الحادة للأمراض غير المعدية تشكل ضغوطا هائلة على نظم الرعاية الصحية لدينا وعلى إنتاجيتنا وعلى الاقتصادات المثقلة والمتعثرة بالفعل.

ولهذه الأسباب، أصدر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية إعلان بورت أوف سبين في عام ٢٠٠٧ لتشجيع اتباع أساليب حياة صحية ومكافحة الأمراض غير المعدية في منطقتنا. وقبل إصدار الإعلان وبعده، اعتمدت حكومة دومينيكا سياسة وطنية بشأن هذه الأمراض. كما نفذنا عددا من التدابير في إطار جهودنا المتعددة القطاعات والتي تشمل التعليم؛ وتعزيز نظامنا للرعاية الصحية الأولية بمساهمة شريكتينا، جمهورية فترويلا البوليفارية وجمهورية كوبا؛ وتشجيع أساليب الحياة الصحية؛ وزيادة إمكانية الحصول على العلاج والرعاية الصحية المجانية؛ وإجراء التعديلات المناسبة في التشريعات والسياسات. وتؤيد حكومة دومينيكا القيادة التي تضطلع بها الجماعة الكاريبية في هذا الشأن. ولا نزال ملتزمين برفاه جميع المواطنين.

وننضم إلى زملائنا في الجماعة الكاريبية في توجيه الشكر للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمانة العامة على عقد الاجتماع الرفيع المستوى الناجح بشأن الأمراض غير المعدية. ونتطلع إلى تنفيذ الإعلان السياسي (القرار ٦٦/٢) وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الدخول في شراكة معا في جهودنا المتعددة لمكافحة الأمراض غير المعدية.

وأخيرا، تود دومينيكا إعادة التأكيد على ثقتها في منظومة الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة التفاوضية والتداولية الرئيسية للتعامل مع التحديات الكبيرة التي يواجهها العالم.

ويمكن للجمعية العامة أن تعول على التزام دومينيكا بالعمل في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء من أجل تعزيز مهمة هذه الهيئة. ولا يمكن أن نكون مغالين مهما شددنا على أن منظومة الأمم المتحدة في غاية الأهمية لصون السلام والأمن العالميين وعلى أنها نظام إنساني دولي، وذلك على الرغم من قيودها ونقائصها الكثيرة. وقد أصبح العالم مكانا أفضل بكثير اليوم بسبب الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دوناتوس كيث سانت إيمي، رئيس وفد سانت لوسيا.

السيد سانت إيمي (سانت لوسيا) (تكلم بالإنكليزية): لم يشهد النظام الدولي هذا القدر الكبير من عدم اليقين والقلق منذ مقدمات الحربين العالميتين. فالرمال تتحرك فعلا، كما أكد رئيس الجمعية العامة في افتتاح هذه الدورة السادسة والستين (انظر A/66/PV.1).

والتحولات في حركات النضال من أجل الحرية وحركات النضال من أجل الحقوق، التي نعتبر بعضها في سانت لوسيا من المسلمات؛ والتحولات في عدد الكوارث الطبيعية التي تدمر البلد تلو الآخر؛ والانهيارات المالية والزيادات في أسعار الطاقة والمواد الغذائية ونقص الطعام قد تجمعت وتلاقت جميعها في لحظة يثقل فيها تحدي التغلب على الصعاب كاهلنا جميعا. ومع ذلك، فإن العبء الذي ينوء به كاهل دولة جزرية صغيرة هو كمثل نملة تحمل فيلا وعلى الرغم من أن النملة قادرة على حمل أثقال تفوق وزنها بعدة مرات، إلا أنها لن تختار أبدا أن تحمل فيلا.

والأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة ليست من صنعنا ولكنها تؤثر علينا أكثر من أي طرف آخر. وما زال يحيرنا كيف يمكن تصنيف دول الجماعة الكاريبية، وهي – باستثناء هايتي بالطبع – دول جزرية صغيرة مثلنا مواردها محدودة وعدد سكانها قليل ومساحتها محدودة واقتصادها صغير، باعتبارها بلدانا متوسطة الدخل. فبسبب هذا التصنيف، لا يحق لنا الحصول على ترتيبات خاصة في مجالي التمويل والتجارة. لا بد أن يكون هناك خطأ ما في هذا التصنيف. ولا نزال ندفع بأن المنهجية المستخدمة في هذا التصنيف تضر كثيرا بالدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بتلقي حزم معونات وتجارة بشروط مواتية، مما يؤثر سلبا بالتالي على استراتيجياتنا الإنمائية.

واستمرار استنزاف الأفضليات التجارية على المستوى المتعدد الأطراف يشكل تحديا لاقتصاداتنا الصغيرة جدا، وأكرر، الضعيفة جدا ويستدعي أن تنفذ حكوماتنا ترتيبات وتعديلات هيكلية وممارسات مالية خلاقة لحماية اقتصاداتنا من الانهيار. والتطبيق الحالي لشروط التبادل التجاري وشروط المعونة في غير صالحنا تماما.

ومن ثم، يجب التركيز على النظر في إتباع نهج متوازن حيال الاستثمار الأجنبي وسلامة البيئة ويجب على المستثمرين ألا يمارسوا ضغوطا لا داع لها على الدول الصغيرة. بل ينبغي أن يكون هناك فهم للتحديات التي تواجهنا واستعدادنا للعمل بطريقة لا غالب فيها ولا مغلوب. ومن شأن وجود آليات مواتية للتمويل ونقل التكنولوجيا تمكين الدول الجزرية الصغيرة من جني الفوائد التي تتيحها هذه الآليات بوصفها شروطا أساسية للتنمية المستدامة. وهذا هو كل ما نطلبه، فرصة للمطالبة بنصيبنا – لا أكثر.

ونشدد على قلة منعتنا أمام الكوارث الطبيعية وآثارها غير المتناسبة على اقتصادات الجزر الصغيرة، ونبحث عن آليات استجابة سريعة ومفيدة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتمكين اقتصاداتنا الضعيفة من التعافي بأسرع ما يمكن. وفي كل عام تقريبا، تقضي ظواهر ذات صلة

بالطقس في الربع الأخير من العام على المكاسب التي تحققت خلال النصف الأول منه.

وسانت لوسيا لا تزال تتعافى من آثار الإعصار توماس الذي ضرب الجزيرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر من ساهموا بسخاء في تعافينا. وبالقطع، سنظل نقبل أي تبرعات سخية.

تدرك سانت لوسيا، شأنها في ذلك شأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، الدور الحيوي للمحيطات في التنمية الاقتصادية على الصعيدين الوطني والعالمي. وعلى ضوء ذلك، تظل حكومة سانت لوسيا ملتزمة بكفالة التنمية المستدامة سواء للموارد الساحلية أو البحرية.

وخلال السنوات القليلة الماضية، اعتمدت سانت لوسيا تشريعات تلبي الحاجة إلى الإدارة الفعالة لمصائد الأسماك مع سن قوانين بشأن فتح وإغلاق المواسم بالنسبة لبعض المصائد مثل جراد البحر، وكذلك لمنع صيد صغار الأسماك، وحجم فتحات الشبكة والمصائد المفخخة. كما تستهدف الحكومة أسماك المحيط الكبيرة وغيرها من الأنواع التي لا يصطادها صيادو الأسماك المحليون، من أجل تخفيف الضغط عن صيد الأسماك الساحلي وفي الشعاب. وعلاوة على ذلك أنشئ عدد من المحميات البحرية ومناطق الإدارة البحرية، والمنطقة الإدارية الأكثر شهرة من بينها هي رابطة سوفرير للإدارة البحرية، التي استُخدمت للإرشاد في إنشاء المحميات البحرية الأخرى على نطاق البحر الكاريبي، وإذا جاز لي أن أضيف، على النطاق العالمي.

(شغل الرئيس مقعد الرئاسة)

واعتمدت حكومة سانت لوسيا إطارا مؤسسيا للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية وتعمل على كفالة نجاح تنفيذها من خلال وحدة إدارية لمنطقة الساحل الكاريبي ولجنة استشارية لإدارة المنطقة الساحلية.

إنني أتوقف عند مسألة المحيطات والبحار لأن آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر تمثل حقائق على أرض الواقع لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتسعى سانت لوسيا، من خلال عدد من المشاريع والبرامج، إلى تعزيز مناعة الجزيرة ضد تلك الآثار عبر الاعتماد الوطني لقوانين البناء وتطوير التأثير البيئي، والقواعد التنظيمية للتخطيط المادي والتنمية.

وإلى جانب ذلك، اعترفت سانت لوسيا بأهمية توفير البيانات والنماذج على المستويين الوطني والمحلي لإرشاد استجابة البلد لتغير المناخ، وفي هذا الصدد، اتخذت عددا من الخطوات لبناء قواعد البيانات اللازمة من خلال العمل مع مختلف المنظمات الوطنية والإقليمية والعالمية.

ويمثل البحر الكاريبي طريق شحن دوليا هاما للسياحة والتجارة. وإذ يعتبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة البحر الكاريبي بؤرة للتنوع البيولوجي، فإنه سيظل مصدر رزقنا. أنه يحمينا، ولكن يمكنه أيضا أن يغرقنا إذا لم نعمل على إدارته بالشكل المناسب، فهذا من طبع البحار. وهو لذلك يحتاج إلى العناية، وتعمل حكومتنا على تشجيع اعتماد نهج إداري متكامل تجاه منطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة. وبالتالي نحن ندعم برنامج العمل المتعلق ببيئة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونأمل أن يتم توفير التمويل لتمكينه من تحقيق أهدافنا.

ولهذه الأسباب جميعها، تدعو سانت لوسيا المجتمع الدولي إلى كفالة التركيز القوي على المحيطات في المفاوضات التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقبل (ريو+٢٠). ولا يمكننا أن ننسى أهمية المحيطات بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في توفير الطاقة والأمن الغذائي، وبالنسبة للعالم بأسره في تنظيم المناخ. والمحيطات تمثل آلية تنظيمية للمناخ.

وبينما تنهمك البلدان عبر العالم بالتحضير لمؤتمر قمة الأرض، ريو+٢٠، نلاحظ أن الاقتصاد الأخضر يمثل موضوعا رئيسيا في المناقشات. وتكمن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في صميم الاقتصاد الأخضر. وتتجه شركات النفط العملاقة مثل بريتيش بيتروليوم وشيل نحو الاستثمار في الطاقة الشمسية وتوليد طاقة الرياح. وقد تهيأت بلدان مثل ألمانيا وهولندا والبرازيل لكي تصبح مناصرة قوية للطاقة المتجددة. وباتت تكنولوجيات الطاقة المستدامة موضوعا هاما للبحث والتطوير، مع بروز نتائج واعدة.

وعلى مستوى السياسات، بلور عدد من البلدان، بما في ذلك بلدي، سياسات طاقة نبيلة وطموحة لتوجيهنا في المستقبل. وفي المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، يرتبط تخفيف آثار تغير المناخ بشكل لا ينفصل بتطوير الطاقة المستدامة، ويستمر في تحفيز الكثير من المناقشات، بينما تسعى الدول الأطراف إلى إيجاد حلول دائمة لمشكلة انبعاثات غاز الدفيئة.

ولكن بينما تسعى الأمم المتحدة لتعزيز العدالة والمساواة فيما بين فرادى البلدان، فإن قدراتنا غير متماثلة. وتتوق بلدان، مثل بلدنا، إلى التمتع بمنافع موارد الطاقة والمتجددة المستدامة، ولكن على الرغم من الإمكانيات الكبيرة لتلك الموارد، لم نتمكن من تطويرها بشكل مجد. وبناء على ذلك، من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات حاسمة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، المعزولة كما هو حالنا، على تحقيق الأمن في الطاقة من خلال برامج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. ويمثل التمويل عنصرا أساسيا في تطوير أنماط جديدة من الطاقة الجديدة والمتجددة.

وحتى الآن، جرى تجاهل الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث توجه الاستثمارات إلى الاقتصادات الأكبر حيث يوجد إغراء حجم الاقتصادات والأرباح. وحتى مع وجود طرق مثل آلية التنمية النقية، التي ينبغي أن تعزز مشاريع الطاقة المستدامة، لم تكن النتائج مشجعة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويحدونا الأمل أن هذا الوضع سيتغير في وقت ليس ببعيد.

إننا نشيد بالجهود والموارد التي بذلت لحماية وحفظ أحراج العالم وفي عكس اتجاه إزالة الغابات. ولكننا نرى، مع ذلك، ضرورة توجيه اهتمام كبير أيضا إلى ما أسميه ”ساحات الأشجار الصغيرة“ في دولنا الجزرية الصغيرة. ومع أننا نسميها أحراجا، إلا أنها بالمقارنة مع من لديهم غابات شاسعة المساحات مجرد ساحات أشجار صغيرة، ولكنها مهمة، لأنها ضرورية وأساسية لخصوبة الأرض، ولذلك تضمن الإنتاج والإنتاجية في الزراعة، وبالتالي تعزز الأمن الغذائي وتخفيف الفقر.

وبالمثل، ترحب سانت لوسيا ببروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، وتعرب عن امتنانها لحكومة اليابان على توفير أموال التنفيذ للبلدان النامية. إننا نرى في ذلك فرصة كبيرة تساعد مجتمعاتنا على الاستفادة من مواردها البيولوجية ومن المعرفة التقليدية المرتبطة بها، لكي تتمكن بدروها من أداء دورها في حفظ التنوع البيولوجي. ووفقا لإعلان الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ بوصفها عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، نحث جميع البلدان على العمل بتعاون وثيق لحماية الموارد البيولوجية من أجل الحاضر والازدهار.

ووفر الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها الذي أختتم مؤخرا، فرصة لتعزيز العلاقات والتعاون مع الدول الأعضاء والوكالات الإقليمية والدولية والشركاء الإنمائيين، ولتشاطر الخبرات التقنية، وأفضل الممارسات والموارد، بينما نواصل المساعي

لبلوغ الأهداف والمقاصد المحددة بوضوح. وبوصف سانت لوسيا عضوا في الجماعة الكاريبية التي قادت تلك المبادرة، فإنها تود أن تسجل تقديرها لالتزام جميع الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، وغيرها من الجماعات المعنية بالتصدي لآفة الأمراض غير المعدية. ومع ذلك، يتعين علينا وضع الأهداف المعيارية وتنفيذ البرامج وتقييم النجاح إذا كان لنا أن نحقق التقدم الذي يتجاوز مجرد عقد اجتماع آخر.

وعلى غرار الدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الكاريبية، تتعرض سانت لوسيا لتهديد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك الاتجار بالمخدرات. إن ما يتصل بذلك من ارتفاع في معدلات الجريمة والعنف تترتب عليه آثار سلبية كبيرة تضر بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية في بلداننا. وبناء على ذلك، لن تدخر سانت لوسيا جهدا في العمل من أجل إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، تكون ملزمة قانونا ومعززة وشاملة، وتضع أعلى المعايير الممكنة لنقل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة والذخائر، كما تكون فعالة في تنظيم تجارة الأسلحة، وبخاصة في منع تحويلها، وعالمية من حيث الانضمام إليها.

وترحب سانت لوسيا بانضمام جمهورية جنوب السودان بوصفها أحدث أعضاء أسرتنا، ونتمنى لها التقدم والسلام والازدهار. ونتطلع إلى الترحيب بدولة فلسطين في هذه الهيئة عقب استكمال المفاوضات بنجاح. هذه هي أمنيتنا.

إن الحصار الشاذ المفروض على جارتنا كوبا على مدى نصف قرن، يقمع حق ذلك الشعب في الازدهار والتقدم. ولا يتلاءم التطبيق غير المنطقي لتلك الآلية التي عفا عليها الزمن مع الخصائص الجيوسياسية والاقتصادية والإنسانية للقرن الحادي والعشرين. ولذلك، نضم صوتنا إلى أصوات المتكلمين الآخرين الذين سبقونا، مطالبين بوضع حد لهذا الحصار ولكل القيود المفروضة على حقوق الشعب الكوبي في التقدم والازدهار.

وبروح الصالح العام، يسعدنا أن تشارك تايوان منذ عام ٢٠٠٩ في جمعية الصحة العالمية، اعترافاً بكون المسائل الصحية العالمية تتطلب المشاركة والتعاون على الصعيد العالمي للتغلب على المسائل الكبرى التي تؤثر على الشعوب في كل بقاع العالم.

والتنمية المستدامة، كالصحة، واحدة من تلك المسائل التي تتطلب مشاركة وتعاوناً عالميين. وتايوان قوة اقتصادية وتكنولوجية رائدة ويمكنها أن تسهم بشكل كبير ليس في مجال الصحة فحسب، بل وفي كثير من المسائل العالمية التي تواجه العالم اليوم. ونحث الأمم المتحدة على إيجاد سبل ملائمة للسماح لتايوان بالمشاركة في وكالاتها وآلياتها المتخصصة، بما في ذلك المنظمة الدولية للطيران المدني واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، مما سيكون له آثار عالمية، أسوة بنموذج جمعية الصحة العالمية. فهناك ٢٥ مليون نسمة يعيشون على كوكب الأرض يمكنهم بالتأكيد أن يسهموا بدور في هيئة الشعوب تلك.

وختاماً، إن الرمال المتحركة تكشف عن أن النظام الدولي مقبل على التغيير. وأننا نعيش في لحظة عندما يتخذ فيها قرار هنا في هذه القاعة تتردد أصداؤه عبر التاريخ. فالقرارات التي تتخذ هنا يمكن أن تقيم دولة أو تقسِّم دولة، ويمكن أن ترسي سلاماً أو تجدد صراعاً. وموضوع المناقشة العامة هذه ”دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية“ قد أُحسِن اختياره. فلنجعله هادياً لنا في عملنا خلال هذا العام وما بعده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كارستن شتاور، رئيس وفد مملكة الدانمرك.

السيد شتاور (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به السيد هرمان فان رومبي، رئيس المجلس الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/66/PV.15). والدانمرك تقدر اتخاذ القرار ٢٧٦/٦٥ في أوائل العام الحالي، الذي أتاح للاتحاد الأوروبي الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة في هذه المرحلة من مداولاتها. إن معاهدة لشبونة تمثل مرحلة جديدة من التعاون الأوروبي، الأمر الذي سيعود بالفائدة على الأمم المتحدة أيضاً.

لقد أثبتت السنة الماضية مرة أخرى كيف يمكن أن تتسارع الأحداث وكيف يمكن أن تندلع الأزمات على نحو غير متوقع في أنحاء مختلفة من العالم، ومن بينها ذلك الصراع العنيف الذي تفجر في كوت ديفوار قبل أن يتبوأ رئيس منتخب ديمقراطياً مهام منصبه الشرعي في النهاية؛ والزلازل المدمرة وأمواج تسونامي في اليابان، أعقبها التلوث النووي؛ والأزمة الإنسانية الحالية والأسوأ من نوعها في القرن الأفريقي؛ والفيضانات العاتية التي اجتاحت باكستان.

هناك أيضاً أحداث ذات أبعاد تاريخية ما زالت فصولها تتكشف في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. فمن تونس إلى مصر، من ليبيا إلى سوريا، من البحرين إلى اليمن وما وراءها، شعوب تطالب بحقوقها وحريتها. لقد هبت هذه الشعوب من أجل تطلعات وقيم إنسانية أساسية. وهي تريد أن تشكل حياتها، اقتصادياً وسياسياً. ودعوتها هي دعوة للمشاركة السياسية، لحرية التعبير عن الرأي والحق في التجمع السلمي، دعوة للكرامة، للمساءلة، للعدل والحق في الحصول على فرص للعمل. لقد أثارت الأمل في حياة أفضل لشعوب المنطقة. وعلى الأسرة الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، مسؤولية كبيرة لدعم تلك التطلعات التاريخية.

إن رياح التغيير التي تهب الآن عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تؤكد مرة أخرى عالمية الرغبة في الحرية والإصلاح الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. وقبل بضعة أيام، التقت البلدان برعاية الأمين العام للتعبير عن إعجابها بشجاعة الشعب الليبي في كفاحه من أجل أن يكون زمام مستقبله في يده. والدانمرك تعتز بأنها ساندت التطلعات المشروعة للشعب الليبي وأسهمت في حماية أرواح المدنيين الليبيين.

وقبل أيام قليلة، رحبت الجمعية بالمجلس الانتقالي الوطني كممثل لليبيا. ووجودنا اليوم مع المجلس الانتقالي الوطني في مقعد ليبيا دليل ملموس على التقدم الذي أحرزه الشعب الليبي في تقرير مصيره. وستواصل الدانمرك دعمها لتطلعات الشعب الليبي، جنباً إلى جنب مع الأسرة الدولية. ومما يثلج الصدر، أن مجلس الأمن قد أذن لبعثة جديدة للأمم المتحدة لدعم الجهود الوطنية الليبية.

إن التطورات الجارية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توضح أن الحكومات في القرن الحادي والعشرين يجب أن تكون خاضعة للمساءلة، وأن تحترم حقوق شعوبها وكرامتهم، وأن توفر الفرص الاقتصادية. والاستجابة ذات المصداقية الوحيدة لتلك المطالب الشعبية المشروعة تتمثل في إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية مستدامة.

وللأسف، فإننا نشهد أحياناً بعض البلدان التي لم تضطلع بمسؤولياتها والتزاماتها كأعضاء في الأسرة الدولية. وفي هذه الآونة، تتسارع الأحداث في المنطقة، بما في ذلك في سوريا. فهناك أكثر من ٢ ٦٠٠ شخص في سوريا لقوا حتفهم خلال الانتفاضة الشعبية. وإننا نعرب عن إدانتنا الشديدة للعنف وقتل المتظاهرين المسالمين. والوقت قد حان لاحترام حق المتظاهرين السلميين ومطالبهم المشروعة. وبغية

زيادة الضغط على النظام السوري، فقد اعتمدنا جزاءات ونأمل أن ينضم إلينا آخرون.

ومن الشروط الأساسية لانتقال مستدام إلى ديمقراطية مزدهرة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، ووسائط إعلام حرة، وحماية الأقليات، وحكومة قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها، وقضاء مستقل يكفل سيادة القانون. فالتحول الديمقراطي يجب أن يأتي من الداخل. يجب أن يكون محلي القيادة والملكية والمشاركة. وهذا بالتأكيد لا يستبعد المساعدة الدولية، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة.

لقد قطعت أفغانستان شوطاً طويلاً منذ سقوط نظام الطالبان. ونأمل أن تتخذ أفغانستان خطوة أخرى في إطار عمليتها الانتقالية خلال المؤتمر القادم في بون الذي يعقد في كانون الأول/ديسمبر. وإذ نمضي بخطى حثيثة صوب عام ٢٠١٤، يتعين على منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع السلطات الأفغانية، أن تجري استعراضاً شاملاً لأنشطتها في أفغانستان كيما يتسنى لها تعظيم إسهامها في الحكم الرشيد ومكافحة الفساد والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة.

وما نراه في العالم لا يتمثل في الدعوة إلى الإصلاح السياسي فحسب؛ بل هي دعوة أيضاً للتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع، ولإيجاد فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة. وأخيراً وليس آخراً، فهي دعوة من الشباب ومن أجلهم. وعلى الحكومات أن تعزز الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وأن تكفل تحقيق النمو الشامل بلا إقصاء والرفاه المشترك للجميع وليس للقلة المحظوظة بالفعل.

لقد نجحت الأهداف الإنمائية للألفية في دفع عجلة العمل في مجالي الصحة والتعليم على الأقل، وكل البلدان عليها التزام مشترك بضمان إنجاز الأهداف التي اتفقنا عليها في عام ٢٠٠٠ بحلول عام ٢٠١٥ فعلاً. وتحدي التنمية يتخذ طابعا ملحاً في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي منطقة عانت من الفقر والصراع لفترة طويلة، وإن كانت بعض بلدانها قد حققت في السنوات الأخيرة نمواً اقتصادياً قوياً بصورة تبعث على التفاؤل.

وتبقى الملكية الوطنية والالتزامات السياسية الواضحة هما أساس النجاح. ولكن، بالنسبة لكثير من أشد البلدان فقراً، ما فتئ التعاون الإنمائي يمثل أداة هامة ومحفزاً في جهودها لضمان تمتع أفقر الشعوب أيضاً بالقدرات الكاملة للعولمة. والدانمرك تؤدي دورها في تقديم المساعدة، ولها سجل حافل في التعاون الإنمائي الدولي. وهي واحدة من خمسة بلدان فقط تحقق الهدف الإنمائي المتفق عليه دولياً بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي كمساعدة إنمائية. ونود أن نرحب بآخرين في نادي الـ ٠,٧ في المائة.

غير إننا لا يمكن أن ننجح بدون التركيز بصفة خاصة على البلدان المتضررة بالصراع أو بالهشاشة. ونحن نتطلع إلى الأمم المتحدة بصورة خاصة لتنسيق الجهود في تلك البلدان. فهنا، يمكن للأمم المتحدة أن تحدث أثراً كبيراً.

إن تحقيق المساواة للمرأة وتمكينها عنصران أساسيان في هذه العملية. ونحن نرحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع هذا الكيان الجديد في مجال تعميم المنظور الجنساني. ولا يقل أهمية عن ذلك مسألة الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق المرأة.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠) الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢، سيكون فرصة فريدة لتنشيط مناقشة مسألة التنمية المستدامة وفهمها. سوف يكون مؤتمر ريو+٢٠ فرصة لوضع التنمية المستدامة على رأس جدول أعمال التنمية العالمية.

وترحب الدانمرك بالتركيز على الاقتصاد الأخضر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. ويشكل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضرورة، إن كان للعالم أن يتصدى لتحديات متعددة، تتمثل في ندرة الموارد، والقضاء على الفقر، وتغير المناخ. وسيكون النمو الاقتصادي حاسما في العقود المقبلة، غير أنه ينبغي أن يكون نمواً أخضر. واليوم هناك ١,٤ بلايين شخص لا يحصلون على مصادر الطاقة الحديثة. وسوف يسهم وصول الجميع إلى الطاقة، في انتشال مئات الملايين من براثن الفقر.

وتعمل بولندا والدانمرك، باعتبارهما جزءاً من الرئاسة الثلاثية للاتحاد الأوروبي لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، معا على نحو مشترك، لتعزيز أجندة النمو الأخضر، والمساهمة في تحقيق الهدف العالمي للتنمية المستدامة، وفقا لبرنامج الرئاسة الثلاثية. وتستضيف الدانمرك في الشهر المقبل، أول منتدى عالمي للنمو الأخضر في كوبنهاغن. وسيعطي المنتدى دفعة جديدة لتعاون القطاعين العام والخاص، على مبادرات ملموسة من شأنها أن تلهم التدخلات التنظيمية، وإزالة الحواجز الرئيسية، والتعرف على الفرص والحلول، من أجل إعطاء دفعة جديدة للنمو الأخضر على الصعيد العالمي.

وقد شهدنا في وقت سابق من هذا العام، ولادة دولة جديدة، ونحن نرحب بالعضو ١٩٣ في الأمم المتحدة. فجمهورية جنوب السودان هي تحقيق للإرادة المعبر عنها بشكل ديمقراطي فيما يتعلق بحق تقرير المصير، من قبل الأغلبية الساحقة من شعب جنوب السودان. ونهنئ شعب جنوب السودان على إنجازه التاريخي.

وتأتي القضية الفلسطينية، والسعي لإقامة دولة فلسطينية، على رأس جدول الأعمال هنا في نيويورك، ويحق لها ذلك. ويذكّرنا السياق الإقليمي الحالي جميعا، بما في ذلك الطرفان، بوجوب استئناف المفاوضات المباشرة بشأن تحقيق السلام السياسي الآن. وينبغي لها، في غضون فترة زمنية محددة، أن تسفر عن سلام دائم، وتضع حداً للصراع، على أساس حل الدولتين، على أن تعيش كلتاهما جنبا إلى جنب، في سلام وأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا، لتهنئة الأمين العام على تعيينه لولاية ثانية مدتها خمس سنوات. فقد ألهمنا جميعا بالجهود الدؤوبة التي يبذلها في مجال السلام والأمن وحقوق الإنسان، وبقيادته القوية لقضايا تغير المناخ والتنمية المستدامة. وفي وقت تزداد فيه الأمم المتحدة أهميةً أكثر من أي وقت مضى، تقدم الدانمرك دعمها الكامل للأمين العام وقيادته للمنظمة. وتدعو التحديات التي نواجهها إلى عزم دولي وعمل مشترك. وكما جاء في كلمات الأمين العام نفسه ”فعلينا أن نحقق النتائج التي يستطيع الناس رؤيتها ولمسها، والنتائج التي تغير حياة الناس إلى ما هو أفضل“ (A/65/PV.101، ص ٩). هذا هو السبب في أننا نتوجه إلى الأمم المتحدة.

بذلك ينتهي بياني الذي تم إعداده وصياغته، ولكنني أدرك أنني المتكلم الأخير في المناقشة العامة للدورة ٦٦ للجمعية العامة. لذا أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة، بالأصالة عن نفسي – وأنا واثق أيضا، باسم المتكلمين قبلي – أن أشكر موظفي خدمة المؤتمرات، والمترجمين الفوريين، على جهودهم الدؤوبة، وساعات العمل اليومي الطويلة، التي سهلت هذه المناقشة الدولية الفريدة.

ويسمح تبادل وجهات النظر الذي تم أثناء المناقشة العامة، لكل واحد منا بلمحة متميزة عن المواقف، والقيم، والأولويات السياسية لجميع الدول الأعضاء، البالغ عددها ١٩٣. وتعطي المناقشة مؤشرا قويا وواضحا على المسائل التي تشغل الحكومات حقاً. فهي توضح تلك الأجزاء من جدول أعمال الأمم المتحدة الواسع جدا، التي تنشغل بها جميع

الحكومات، وما هي شواغل هذه الحكومات، وإلى أي نتائج وحلول تسعى إلى تحقيقها. ونحصل من هذه المناقشة، على نظرة فريدة ومباشرة إلى روح السياسة العالمية. وهي تساعدنا على تحقيق فهم متبادل فيما بيننا، بما في ذلك عندما لا نتفق. وهي تنير عملنا في الجمعية العامة في الأشهر المقبلة.

لذا يجوز لنا أن نهنئ أنفسنا على عمل أحسن القيام به الآن، ليس في نهاية المناقشة، وإنما في بدايتها فحسب. ولن تُرى القيمة الحقيقية لهذه المناقشة إلا في وقت لاحق فقط. ويتوقف الأمر علينا جميعاً، أن نعمل معا على إيجاد أرضية مشتركة، وحلول قابلة للتنفيذ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة.

وقد طلب ممثلون كثيرون التكلم ممارسة لحق الرد. أود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول، وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يأتي هذا البيان في إطار ممارسة حق الرد على الملاحظات التي أدلى بها وزير خارجية كندا أثناء المناقشة العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر (انظر A/65/PV.26).

لقد تألم وفد سري لانكا بشدة للتصريحات التي أدلى بها وزير خاجية كندا، السيد جون بيرد، على الرغم من الجهود الموسعة التي بذلت من أجل إطلاع الوفد الكندي في جنيف على أسباب وخلفية اعتراضات سري لانكا على المبادرة الكندية لإجراء حوار تفاعلي أثناء دورة آذار/مارس ٢٠١٢ لمجلس حقوق الإنسان، بشأن مسار لجنة الدروس المستفادة والمصالحة في سري لانكا، بما يشمل الآليات التي جرى وضعها على الصعيد الداخلي. وقد حظيت اعتراضات سري لانكا بتأييد قسم عريض من أعضاء المجلس.

ففي الأمم المتحدة، وهي منظمة تضم ١٩٣ بلدا تنتمي لطائفة من الفلسفات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تتسم الإجراءات والقواعد المتبعة بأهمية حاسمة لكفالة الحوكمة الرشيدة، والحيلولة دون استغلال المنظمات الحكومية الدولية، مثل الأمم المتحدة، في خدمة المصالح السياسية الداخلية الضيقة، والتطبيق الانتقائي للمبادئ. فالقواعد التي يقوم عليها إطار العمل في منظومة الأمم المتحدة، والتي نقدّرها جميعا، يجب أن تصان من ذلك الاستغلال، حمايةً للكافة.

السيد نازاريا (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أخذت الكلمة لممارسة حق وفد بلدي في الرد على البيان الذي أدلى به وزير الخارجية الأذربيجاني هذا الصباح (انظر A/65/PV.28) يمكن أن تعزى الإشارات الواردة في ذلك البيان بشأن أرمينيا وناغورنو – كاراباخ إلى خيال المتكلم وحده، الذي لا يزال يفترض أن أساليب الدعاية السائدة في فترة الحرب الباردة، والإدلاء بالبيانات المعادية للولايات المتحدة على نحو متكرر في الأمم المتحدة، يمكن أن تكون أداة فعالة لتعزيز موقف بلاده في الجهود المستمرة التي يبذلها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لإيجاد تسوية سلمية شاملة – وأكرر، شاملة – لمسألة ناغورنو – كاراباخ، وليس بهدف التوصل إلى حل تدريجي، كما أشار وزير خارجية أذربيجان.

وكشف ذلك البيان، أن وزير خارجية أذربيجان، بينما يدعو إلى الالتزام بالقانون الدولي، فقد أخذ على عاتقه، على ما يبدو، تفسير – أو بالأحرى إساءة تفسير – ميثاق الأمم المتحدة والتصريحات التي أدلى بها الرئيس الأرميني، والرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك عن بعثة التقييم الميداني إلى الأراضي المحيطة بناغورنو – كاراباخ.

ومما يؤسف له أنّ أذربيجان تسيء مجدّدا، كما هو الشأن في عام ٢٠٠٥، استخدام تقرير بعثة التقييم الميداني وتقوم بتحريفه من أجل تبرير خطابها الحربي ونقل النقاشات الدائرة بشأن نزاع ناغورنو - كاراباخ إلى أُطر أخرى. فتفسير أذربيجان لهذا التقرير يتناقض مع الشرح والتوصيات التي قدمها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك في وقت سابق.

والاتهامات الواردة في البيان الذي أدلى به وزير خارجية أذربيجان، ليست لا أساس لها من الصحة، وتؤدي إلى نتائج عكسية فحسب، بل الأهم من ذلك، أنها تهدد عملية التفاوض نفسها. فقبل كل شيء، لا يحوي أي من قرارات مجلس الأمن الأربعة بشأن ناغورنو - كاراباخ على كلمة واحدة عما يسمى بالعدوان الأرميني. فعلى العكس من ذلك، كانت أذربيجان هي التي شنت هجوما مسلحاً واسع النطاق ضد السكان المدنيين في ناغورنو - كاراباخ، ردا على التعبير السلمي والدستوري عن إرادة شعبها الهادفة إلى ممارسة حقه في تقرير المصير.

ثانيا، لا تحوي القرارات المذكورة أعلاه على كلمة واحدة عن انسحاب القوات العسكرية الأرمينية من ناغورنو-كاراباخ. وذلك ببساطة لأنها لم تكن هناك.

ثالثا، لا يسيطر جيش الدفاع التابع لناغورنو - كاراباخ إلا على ٨,٥ في المائة فقط من أراضي أذربيجان، التي هي بمثابة منطقة أمنية عازلة، في مقابل ٢٠ في المائة كما ورد في بيان أذربيجان. وعلاوة على ذلك، تسيطر أذربيجان نفسها على نسبة ١٥ في المائة من أراضي ناغورنو - كاراباخ.

وأخيرا، يدّعي وزير خارجية أذربيجان أن هناك مليون لاجئ في البلد، - وهو رقم لا يتوافق مع أيٍّ من البيانات الرسمية التي تقدمها المنظمات الدولية. إن هذه التشويهات للحقائق والأرقام والمبالغة فيها تقوض عمل الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى، مما يؤخر بشكل مصطنع اتخاذ خطوات بناءة لتلبية احتياجات شعب ناغورنو - كاراباخ والتخفيف من معاناته. وإذا كانت أذربيجان تضلل الرأي العام لشعبها ذاته بتشويه الحقائق، فإنها لن تستطيع أن تفعل ذلك مع المجتمع الدولي.

لقد أيدت أرمينيا دائما تسوية الصراع بين أذربيجان وناغورنو - كاراباخ باستخدام (الوسائل السلمية) حصريا، وبرهنت على ذلك مرارا وتكرارا في الممارسة العملية. واستجابت أرمينيا بوضوح للصيغة الأخيرة للمبادئ الأساسية التي اقترحها الرؤساء المشاركون الثلاثة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كأساس للتفاوض بشأن التسوية. وإذا كانت أذربيجان مستعدة للموافقة عليها بشكل قاطع، سيكون من الممكن تحقيق تقدم في عملية التسوية.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حق الرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل أرمينيا. وتمثل تلك الملاحظات دليلا آخر يشهد على تجاهل أرمينيا الواضح لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، كما يظهر مدى بعد هذه الدولة العضو عن المشاركة في البحث البناء عن السلام في المنطقة.

ومن المدهش أن وفد أرمينيا - البلد الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن شن الحرب العدوانية ضد أذربيجان، والقيام بالتطهير العرقي على نطاق واسع، وارتكاب جرائم شنيعة أخرى أثناء الصراع، والدعوة إلى اتباع أيديولوجية عنصرية علنية - يحاول أن ينتقد بلادي ويلقي عليها محاضرة عن مسائل تتصل بأفكار من قبيل السلام وحقوق الإنسان والمفاوضات وحل الصراعات.

ويجب أن يدرك وفد أرمينيا جيدا أن ما يعتبره ممارسة لحق تقرير المصير للأقلية الإثنية الأرمينية التي تعيش في أذربيجان قد وصفه مجلس الأمن والجمعية العامة بشكل لا لبس فيه، وكذلك منظمات دولية رسمية أخرى، بأنه استخدام غير مشروع للقوة ضد سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وانتهاك صارخ آخر لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد أشير مرارا وتكرارا بأسلوب أكثر وضوحا إلى عدم مشروعية الكيان الانفصالي وهياكله التي أقامتها أرمينيا على الأرض المحتلة في أذربيجان على الصعيد الدولي.

إن حكومة أرمينيا، التي قامت بتطهير إقليم بلدها ذاته والمناطق المحتلة في أذربيجان من غير الأرمينيين، وبذلك تكون قد نجحت في إقامة ثقافة أحادية العرق هناك، ينبغي أن تكون آخر من يدعو إلى الانفصال من جانب واحد لجماعات الأقليات العرقية من الدول ذات السيادة.

ولم تختلف الملاحظات التي أبداها وفد أرمينيا عن تكهناته وتفسيراته الخاطئة المعتادة فيما يتعلق بالقيمة والمحتوى الحقيقيين لعملية تسوية الصراع وجهود الوساطة. إن الهجمات المكثفة التي شنت طوال الشهر الماضي على المدنيين الأذربيجانيين والأهداف المدنية عبر خط الحدود، والزيادة غير المسبوقة في البيانات العدائية التي تدلي بها القيادة الأرمينية – المليئة بالمغالطات التاريخية وتشويه الحقائق فيما يتعلق بالأسباب الجذرية للحرب وعملية تسوية الصراع – تؤكد صحة شواغلنا الجادة إزاء الأثر السلبي لسياسة أرمينيا، على استقرار بلدنا كما أنها تمثل تهديدا مباشرا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

إننا على ثقة بأن البرنامج السياسي الهدام لأرمينيا لا يمكن أن يصبح واقعا فعليا. وستضطر أرمينيا إلى وقف سياستها الاستفزازية، وضمان إنهاء احتلالها لأراضي أذربيجان، والتخلي عن مطالباتها الإقليمية في الدول المجاورة، وإقامة علاقات متحضرة مع جميع بلدان المنطقة. وتؤمن أذربيجان بكل إخلاص أنه لا بديل عن السلام والاستقرار والتعاون الإقليمي الذي يحقق المنفعة المتبادلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في ممارسة حق الرد.

سأدلي الآن ببعض الملاحظات الختامية بشأن المناقشة العامة.

بيان من الرئيس

الرئيس: اسمحوا لي بعد وصولنا إلى نهاية المناقشة العامة للدورة السادسة والستين للجمعية العامة أن أعرب لكم عن خالص امتناني لكل من شارك فيها، وعلى ما قدمه لهذا الحوار البناء والشامل والمفتوح لقادة العالم.

ولا يفوتني قبل أن أشرع في قراءة بياني أن أعرب باسمي وباسمكم جميعا عن بالغ الحزن لوفاة السيدة وانجاري ماتاي، من كينيا، والحائزة على جائزة نوبل للسلام وكذلك تقديم بالغ العزاء لأسرتها ولكينيا، حكومة وشعبا.

ومما لا شك فيه أن هذه المناقشة هي مناقشة تاريخية لا تنسى. فقد أشاد الكثير من الدول الأعضاء بالأمل الذي أيقظته في نفوسنا التحولات التي نشهدها في مختلف أنحاء العالم، التي أخذ الناس فيها يضعون أنظمة الحكم لديهم موضع المساءلة الفعلية. وأثنى قادة العالم على شجاعة من قاتلوا في سبيل الحرية والكرامة والديمقراطية. وأعلن القادة بوضوح أنه لا يمكن للحكومات أن تقمع شعوبها دون أن تتعرض للمساءلة.

كذلك رحبنا بالقادة الجدد الذين جاءوا إلى رحاب هذه القاعة للإعراب عن آمال بلدانهم واحتياجاتها. وأهاب هؤلاء القادة بالمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة في تحقيق طموحات سكان بلدانهم في إرساء سيادة القانون والأخذ

بالشفافية وتحقيق الرخاء الاقتصادي وإقرار العدالة واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، لا يفوتني أن أشجع المجتمع الدولي على الوقوف صفا واحدا لدعم عملية التحول التي يمسك الليبيون بزمامها.

وقد شاهدنا أيضا الشعب الفلسطيني وقد تجددت آماله وتوطدت عزيمته، فقد كان إعلان الرئيس محمود عباس عن تقدمه بطلب للأمين العام لقبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة لحظة تاريخية بالفعل. وفي هذا الصدد، يعكف مجلس الأمن الآن على دراسة هذه المسألة، وقد تقوم الجمعية العامة بعد ذلك بالنظر فيها إذا قررت الدول الأعضاء ذلك.

ومما كان له وقع طيب في نفسي على وجه العموم أن غالبية القادة الدوليين قد دعوا إلى إيجاد تسوية سلمية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط، بما يؤدي إلى قيام دولتين تمتلكان مقومات البقاء وتتمتعان بالسيادة والاستقلال تعيشان جنبا إلى جنب في مناخ من السلام والأمن، وهما إسرائيل وفلسطين. وانطلاقا من هذا التوافق في الآراء بين الدول، يحدوني الأمل أن نتمكن في أثناء هذه الدورة من حشد جهودنا سعيا إلى إيجاد حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي، وفقا للصلاحيات الممنوحة ولما ينص عليه القانون الدولي.

وفي سياق نظرنا معا في هذه القضايا المعقدة المطروحة حاليا على الساحة، أصبح من الواضح أن الدور الذي تؤديه الوساطة قد أخذ يكتسب مزيدا من الأهمية بصورة غير مسبوقة. أما فيما يتعلق بموضوع المناقشة لهذا العام، وهو ”دور الوساطة في تسوية المنازعات“، فقد أعربت وفود كثيرة عن ترحيبها بالموضوع وتكلمت عن الدور المتزايد للوساطة ومنع نشوب المنازعات، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتبادلت الدول الأعضاء، في هذا الصدد، الأمثلة عن جهود الوساطة المبذولة في مناطقها. واعترفت بأن الوساطة تشكل أداة فعالة من حيث التكلفة، وبأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تؤدي دورا حيويا في حل النزاعات بالسبل السلمية.

وأشارت الدول الأعضاء إلى الضرورة الحيوية لمشاركة المرأة في جهود الوساطة على نحو كامل وفعال، وكذلك إلى الأهمية المتزايدة لمشاركة المجتمع المدني. وحظيت جهود الأمين العام في مجال منع نشوب النزاعات بدعم واسع النطاق، ودعت الدول إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة في هذا الصدد. وبصفتي رئيسا للجمعية العامة، سأعطي أولوية عالية في العام المقبل لموضوع الوساطة.

ومما أسعدني كثيرا أيضا، بالإضافة إلى المناقشات الموضوعية التي دارت بشأن تسوية المنازعات بالسبل السلمية، ما لاحظته بشأن طرح الكثير من الدول الأعضاء لمسائل تتصل بمجالات التركيز الأخرى التي حددتُّها لدورة هذا العام. (انظر A/66/PV.1).

ففيما يتصل بموضوع ”إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها“، استمعنا إلى الكثيرين ممن دعوا إلى مواصلة الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، كي تكون تجسيدا حقيقيا للروح العالمية، وتتمكن من التعامل بفعالية مع الساحة العالمية المتغيرة. وينبغي للجمعية العامة، بما لديها من شرعية فريدة وسلطة لحشد مختلف الأطراف لا تضاهيها أي سلطة، أن تتصدى بصورة استباقية وعلى نحو تطلعي للمشاكل العالمية الرئيسية والناشئة.

ويتفق الكثيرون على الحاجة الماسة إلى إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته في وقت قريب استنادا إلى توافق الآراء. ولا مناص من الإقدام على هذا الإصلاح إذا أريد لمجلس الأمن أن يجسد الواقع المعاصر وأن يكون أكثر تمثيلا وشمولا وديمقراطية وشفافية. وأحث الدول الأعضاء بقوة على أن تعيد تنشيط هذه العملية وأن تؤكد التزامها بعملية

إصلاح مجلس الأمن، وأن تعمل على استجماع الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدما في تحقيق ذلك في الوقت المناسب. وإنني لأرى أن نجاح أي عملية سيقتضي بالضرورة أن تستند تلك العملية إلى إرادة الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بموضوع ”النهوض بسبل تجنب الكوارث والتصدي لها“، شددت الدول الأعضاء على أهمية التعاون الدولي في تجنب الكوارث والتعافي منها. وأعربت عدة دول أعضاء عن بالغ القلق إزاء الأزمات الإنسانية التي تعصف بالقرن الأفريقي، وأشارت إلى تشكيل هذه الأزمات خطرا جسيما يهدد الاستقرار والرخاء في المنطقة. وفي هذه الدورة للجمعية العامة، ستعمل الدول الأعضاء على إعداد قرار يستهدف تحسين سبل اتقاء الكوارث والتصدي لها، الأمر الذي سيتيح للدول الأعضاء فرصة مهمة لكي تبلور التزامها بوضوح إزاء التصدي لهذه الحالة الإنسانية الخطيرة التي يشهدها القرن الأفريقي. وبصفتي رئيسا للجمعية العامة، سألتزم تمام الالتزام بتركيز اهتمام الجمعية على هذه الأزمة الإنسانية.

وفيما يتصل بقضيَتي التنمية المستدامة والرخاء العالمي، اعترفت الدول الأعضاء بالحاجة إلى العمل على نحو تعاوني والتفكير بشكل مبتكر، لا سيما وأن عدد سكان العالم سيبلغ سبعة بلايين في الشهر المقبل. ومن بين الموضوعات المشتركة التي برزت أثناء المناقشة العامة، الحاجة الماسة إلى إعادة التفكير في النهج العالمي اللازم اتباعه في مجال التنمية المستدامة، والذي ينبغي أن يشمل النظر في قضايا من جملتها أمن الطاقة والمياه والغذاء.

وقد استمعنا إلى عدة نداءات تدعو إلى مضاعفة الجهود وتقوية العزائم، سعيا إلى إحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وسيتيح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) فرصة مهمة للنظر في انتهاج استراتيجيات جديدة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

وطالبت عدة دول أيضا الأمم المتحدة بالتصدي لتغير المناخ عن طريق توفير الدعم للبلدان، تمكينا لها من التكيف مع آثار تغير المناخ. كما طلبت من البلدان المتقدمة أن تعمل على تحقيق أهداف الحد من الانبعاثات. ومن هنا سيتيح المؤتمر السابع عشر للأطراف الذي سيعقد في دربان في غضون هذه السنة الفرصة لإحراز التقدم في هذا المضمار.

وفي سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المتكررة، كان ثمة اعتراف عام بالدور المحوري المنوط بالأمم المتحدة وبشرعيتها الواسعة النطاق من حيث توفير الحلول للتحديات العالمية في مجال الحوكمة. فخلال هذه المناقشة، طلب العديد من رؤساء الدول والحكومات من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في عملية إصلاح النظام الاقتصادي والمالي الدولي.

وقد تناولت المناقشة العامة بطبيعة الحال العديد من القضايا الجوهرية الأخرى. فتطرقت الدول الأعضاء إلى أهمية تزويد الأمم المتحدة بما يكفي من الموارد المالية والبشرية. وتطرقت كذلك إلى ضرورة تقاسم المسؤولية المالية والتحلي بالانضباط في السياسات المالية المتبعة. كما تم الإعراب عن مساندة التدابير التي اتخذها الأمين العام في مجال إصلاح الأمم المتحدة.

وأعاد الكثير من الوفود التأكيد على أن السبيل الأفضل لخدمة السلام والأمن الدوليين إنما هو بناء عالم خال من الأسلحة النووية، وكذلك تطبيق أرفع المعايير في مجال السلامة والأمن النوويين. وإني أشجع الدول الأعضاء على المضي قُدما في ما تبذله من جهود لتنشيط آلية الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح، والنهوض بالمفاوضات الرامية إلى وضع أدوات جديدة لنزع السلاح في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وعلينا الآن أن نركز اهتمامنا على الخطوة الحاسمة التالية، ألا وهي الوفاء بما قطعناه على أنفسنا من التزامات، ولا سيما الالتزامات التي تعهدت بها الجمعية العامة. فهذه الخطوة تشكل أهم عنصر في عملنا من نواح عدة، إذ تتمثل في تحويل الأقوال إلى أفعال ذات أثر حقيقي. وسأولي من جانبي اهتماما خاصا في هذا الصدد، للتنفيذ الكامل والفعال لبرامج العمل ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة لما فيه مصلحة البلدان المعرضة للخطر.

وفي معرض الاضطلاع بمسؤولياتنا المشتركة، لا بد أن نحرص على بناء التوافق في الآراء واعتماد حلول مستدامة للتحديات العالمية. وسأظل ملتزما على نحو راسخ بالعمل الوثيق مع كل واحد منكم سعيا لتعزيز جهودنا الرامية إلى بناء شراكة عالمية متحدة.

واستجابة للنداءات التي وجهتها الدول الأعضاء خلال المناقشة العامة، سأعمل على تركيز الاهتمام خلال هذه الدورة على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك على الحوار بين الحضارات والنهوض بثقافة السلام.

واسمحوا لي أن أنهي كلمتي بملاحظة شخصية. فكما أسلفت قوله في افتتاح هذه الدورة، إنني أعتبركم أهلي وأصدقائي، ولذلك فسأعول على تعاونكم التام طوال السنة المقبلة. واعتقد اعتقادا صادقا أن روح الصداقة والحوار المفتوح التي تسود بيننا ستكون عاملا محوريا في المضي قدما بتنفيذ جدول الأعمال المعروض علينا. وإذا كان التئام جمعنا هو البداية، فإن عملنا اليد باليد هو السبيل إلى حسن الخاتمة.

(تكلم بالإنكليزية)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠.